

عارضت استحداث لجنة للقيم داخل البرلمان ووافقت على إنذار وطرده النائب المتجاوز الجسار لـ «الشاهد»: استجواب الطاحوس فاشل وتقديمه لم يكن إلا لإبراء الذمة

Tuesday, 08 June 2010

كتبت ماجدة سليمان:



قالت النائبة د. سلوى الجسار ان وزيرى الشؤون والصحة تعاوننا بشكل جيد بشأن الاسئلة البرلمانية التي وجهتها اليهما، اما وزيرة التربية فلم تكن متعاونة بشكل ايجابي، بل جاءت ردودها غير مقنعة، وعن الاتهام الموجه إليها بانها حكومية، اوضحت الجسار انها مع الحكومة اذا كانت تلبى احتياجات المواطنين وترتقي بالخدمات. ونفث حصولها على شيك حكومي اشترت بقيمته بيتا، مؤكدة انها تسكن في النزهة منذ 40 عاما والبيت الذي تقيم فيه ملك لها من قبل دخولها الى المجلس بسنوات طويلة.

ووصفت الجسار في حوار مع «الشاهد» استجواب الطاحوس بأنه فاشل وجاء لمجرد البر بالقسم، وأشارت إلى ان الحكومة خطت خطوات كبيرة في مجال معالجة الوضع البيئي، وفيما يلي نص الحوار:

{ هناك اتهام موجه للنائبات بشكل عام أنهن حكوميات ، واتهام موجه لسلوى الجسار بأنها حصلت على شيك قيمته 360 ألف دينار واشترت بيتا قيمته نصف مليون دينار، ما ردك؟

-اتمنى أن تزيد الاتهامات لأنى أعتبر أن أي اتهام أو نقد هو بمثابة تنبيه للنائب بأن يعالج أي قصور أو خروج عن الأداء المطلوب، أو أي خلل في عمله إن وجد، وعموما أنا أهتم بكل ما يقال وأحترمه، فالبعض ينقد نقدا إيجابيا، والبعض ينقد لمجرد النقد، لتسجيل موقف بأنه مازال ضد وجود المرأة في البرلمان مهما قدمت من أعمال، وأنا لا ألوم بعض المواطنين والمواطنات الذين انتقدونا حيث وضعونا كنائبات تحت المجهر، لكن من الظلم الشديد إطلاق الأحكام تبعا للأهواء الشخصية، فالمتتبع يدرك جيدا إنجازات المرأة في البرلمان خاصة بعد مرور أكثر من عام ، هذه الإنجازات قادرة على تحويل رأي المعارضين إلى مؤيدين، أما الاتهام الشخصي بأني حكومية فقد واجهته كثيرا وقلت أنا مع الحكومة إذا كانت تسعى إلى تقديم ما هو جيد ويعزز من تلبية احتياجات المواطن، فمن الخطأ أن نعارض الحكومة طول الوقت، وللأسف أن هذا ما يفعله نواب المعارضة ، فالمجلس منقسم إلى قسمين نواب معارضة ونواب ينظرون لمصلحة المواطن، ونواب معارضة يظنون أن لديهم القدرة على تقديم إنجازات للمواطنين، وهذه المعادلة مغلوطة تماما، فنواب المعارضة معارضون للحكومة في كل ما تأتي من مشاريع وإنجازات تصب في صالح المواطن، بل يعارضون النواب الآخرين أيضا، وللأسف فإن حراكهم تشبعت به عقول ناخبيهم ما جعلهم يعتقدون بأنهم رموز العمل السياسي، وأنهم يتفهمون احتياجات المواطنين، وعلى الناخبين أن يفكروا جيدا، ماذا قدم هؤلاء لهم، العمل السياسي لا يخلو من الشد والجذب، وبه حراك سلبي وإيجابي، ومسألة أن سلوى الجسار حكومية هذا غير منطقي، فنحن نتعامل مع دولة وليس حكومات، فالحكومات متغيرة وليست ثابتة ، ويبقى تقدير الأوضاع السياسية التي عاشها الشعب وعاشها المجلس من استجابات ومشاريع بقوانين هي قناعات عمل، بتقديري كنانة أن المشاريع التي أقرت بقوانين تصب في مصلحة المواطن، وسوف تحدث النقطة النوعية التي طالما انتظرها المواطن والمقيم.

أما عن الاتهام بأني أخذت شيكا واشترت به بيتا فهذا اتهام باطل ويسعدني ويشرفني أن البيت الذي أملكه وأعيش فيه ، ملكيتي له كانت قبل دخولي المجلس بسنوات، ومن أراد الاطلاع على وثيقة البيت فعلى الرحب والسعة، وأعطيه ضوءا أخضر أن يبحث في أروقة وزارة العدل فسلوى الجسار تسكن هذه المنطقة منذ أكثر من 40 سنة وأسرتي من مؤسسيها، وأتمنى من الناس التي تستخدم الإشاعات أن يكون لديهم القدرة على المواجهة وتقديم ما لديهم من أدلة أمام الرأي العام، فأساليب مروجي الإشاعات معروفة، وقد اعتادوها من باب المساومات الرخيصة والسيئة، فهم يعتقدون أن هذه هي الأوراق الراجعة التي من الممكن أن يهزوا بها أو يطيحون بعض

النواب.

{ ما الذي تقولينه فيما يحدث في البرلمان من مشادات وصلت إلى حد التجريح لدرجة جعلتك تقولين « كل يرى الناس بعين طبعه»، وهذا لا يليق بالمؤسسة البرلمانية، وهل وجود المرأة في البرلمان أثر في لغة الحوار تأثيراً إيجابياً؟

-إلى حد ما بدأ بعض النواب يتجاوبون مع التعليقات الإيجابية التي أحدثت نوعاً من الصحو، ولمسنا من بعض النواب تراجعاً في لغتهم الهجومية اللاذعة فلأسف ممارسة بعض النواب للعمل السياسي داخل المجلس فيها عنصرية مزيفة، حيث يعتقدون أن هذه هي أفضل الأساليب التي تصل إلى قلوب الناخبين، ومن خلالها يرتفع رصيدهم السياسي، لكن معظم النواب على قناعة بأن هذا ليس الأسلوب الصحيح ولا هو المناسب للممارسة السياسية الحضارية، ويعتقدون أن لغة الخطاب السياسي والحوار البرلماني لن تكون مقنعة إلا من خلال الصراخ واستخدام كلمات جارحة وغير لائقة، وهذا مؤسف جداً، فالرقي بالحديث هو ملكة القلوب، ويفترض من نواب البرلمان تقديم نماذج القدوة للمجتمع، ورغم ذلك نجد بعض النواب يحافظون على هذا الأسلوب، ليصبح جزءاً من كاريزماتهم، حتى في مساجاتهم التي تمثل وجهات نظرهم.

لجنة القيم

{ انهيار لغة الحوار وانحدارها يجعل المجتمع يطالب بلجنة قيم برلمانية فما رأيك؟
-لا أوافق على وجود لجنة قيم، لأن أعضاء هذه اللجنة سيكونون من النواب ، وبالتالي من سيحاسب النواب هم نواب أيضاً وهذا لا يجوز، فلائحة المجلس الداخلية تؤكد على حرية الرأي ، واحترام الرأي الآخر ، والمجلس يحتاج إلى تفعيل لائحة العمل الداخلية، فهي رائعة وبها مواد تسهم في حال تطبيقها من قبل مكتب المجلس والرئاسة في تقنين مثل هذه الحوارات غير اللائقة، منها توجيه إنذار للنائب طلب التصويت على خروجه من الجلسة، أما لجنة قيم فهي غير منطقية ولا أقبليها، لأنه ما هو المعيار الذي من الممكن أن نضعه لتقييم نائب؟ لأن من حق النائب أن يتحدث ويطرح ما يشاء ، يبقى تقنين أسلوب الحوار، وعدم السماح للنائب بالكلمات الجارحة أو غير اللائقة من خلال تفعيل اللائحة، لكن هناك بعض البرلمانات تضع آلية لتقييم الأداء البرلماني، من خلال عدة أدوات، منها عدد حضوره للجلسات، عدد ما قدم من مقترحات ومشاريع بقوانين، ومدخلاته بالمجلس والتزامه بحضور اللجان، ومن الممكن أخذ آراء عينة عشوائية للتصويت على الأداء ، ومن الممكن أن تبادر إدارة النظم والمعلومات بالمجلس بتقييم الأداء البرلماني، وتقوم بعمل استطلاع شهرياً، وتفتح التصويت الإلكتروني للمواطن ومن خلال وجهة نظر المواطن يتم تقييم أداء النواب.

التقييم البرلماني

{ جمعية متابعة وتقييم الأداء البرلماني تقوم بتقييم النواب بعد كل فصل تشريعي، وهناك نواب كان تقديرهم ضعيفاً جداً لعدة أسباب منها غيابهم عن الجلسات، فما تعليقك؟
-تقييم الجمعية ليس موضوعياً ، وهناك بيانات اعتمدت عليها غير صحيحة، لقد ظلمني هذا التقييم ، مع العلم أن هناك زملاء في لجان معي لم يحضروا الكثير من جلساتها، وحصلوا على تقدير مرتفع ورغم أنني لم أنغيب عن أي اجتماع، فمن أين يحصلون على معلوماتهم، انهم يستقون معلوماتهم من مضبطة مجلس الأمة، وبيانات حضور وغياب النواب، ربما تكون هناك بيانات غير دقيقة وهي نوعية المشاريع والمقترحات برغبة التي يقدمها بعض النواب وهي مأخوذة من مقترحات قديمة ومجرد قص ولزق، وهذا ما يجعل هناك قصور في التقييم، لأن التقييم يجب أن يقيم المشاريع التي قدمت لأول مرة، وأن تكون المشاريع مهمة وأساسية لمنظومة العمل بالدولة.

{ ما عدد الأسئلة البرلمانية التي تقدمت بها إلى الوزراء؟

قدمت سؤالين لوزير الصحة وسؤالاً لوزير الشؤون و9 أسئلة لوزيرة التربية وبالنسبة للمقترحات برغبة فقد قدمت 40 مقترحاً متنوعة في مجالات وزارات الصحة والشؤون والتجارة والداخلية.

{ ما أبرز الأسئلة التي قدمت لوزير الشؤون؟

-سألت وزير الشؤون حول دور الرعاية ، الحضانة العائلية ودار الأيتام ، حيث أشرت إلى تدني مستوى المشرفين بهذه الدور، والكثير من التجاوزات التي تحدث بها، هناك بعض الدور عدد النزلاء بها لا يصل إلى 12 نزياً ويشرف عليهم 67 مشرفاً، والمتواجدون فعلياً ويداومون 4 أو 5 مشرفين، ما يعني أن هناك حالة تنفيج كبيرة، وتضليل في قضية تعيين المشرفين، وكما يعرف الجميع أن وزارة الشؤون هي أكثر وزارة مسألة التعيين بها غير مقننة، وبالتالي هناك قطاعات وإدارات وجودها لا يمثل أهمية، وقد وردت تقارير تتحدث عن جوانب لسوء المعاملة خاصة في الحضانات العائلية، وهناك عدم التزام من قبل مدير الإدارة ، وقد تجاوبت وزارة الشؤون سريعاً في الرد على أسئلتني البرلمانية واتخذت إجراءات في غاية الأهمية، وتم نقل مدير إدارة الرعاية الاجتماعية خاصة الحضانات العائلية، وتمت مراجعة ملفات الكثير من المشرفين والإداريين وهذا توجه جيد، وقد وضع وزير الشؤون ملف الرعاية الاجتماعية من أهم أولوياته، فهذه أمانة، ودائماً نحب أن يظهر وجه

الكويت بدون أي تشويش.

هتك عرض

{ أثبتت قضية استعانة بعض دور المعاقين بمدلكين رجال للإناث ، ما أدى إلى قضايا هتك عرض، فماذا فعلتم تجاه ذلك؟

-سمعت عن ذلك ولا أريد الخوض في التفاصيل لأن ليس لدي معلومات كافية عن هذه القضية، لكن ما نؤكد عليه هو حرصنا على موضوع المعاقين وقضية الالتزام الكامل بهذه الفئة التي تستحق كل تقدير، وقد نجحنا في أن يوافق مجلس الأمة على تحويل مخالفات المجلس الأعلى للمعاقين إلى ديوان المحاسبة، ونحن في انتظار هذا التقرير، الذي سيكشف الكثير من المخالفات والأخطاء المالية والإدارية والفنية خاصة أن هذه الفئة قوامها 30 ألفاً، والمعلومات التي وصلت إلينا تؤكد أن هناك عدداً كبيراً منهم لا يعانون من إعاقات تستحق أن يسجل أصحابها في المجلس الأعلى، ويجب أن يتم حسم هذه الأمور قبل البدء في إنشاء الهيئة العامة للمعاقين ، ويجب تشكيل لجنة محايدة لإعادة فحص جميع الملفات ، وأطالب بذلك بشدة وعلى وزارة الشؤون إعادة فحص جميع الملفات وتحديث بياناتها، وتحديث التقارير الطبية ومستوى الإعاقة ونوعها، خاصة أن القانون الجديد يحتوي على مواد تتكلم عن تعليم المعاقين ، ويجب تصنيف المعاقين إلى عدة فئات، هناك معاقون يعانون من إعاقة دائمة سواء حركية أو ذهنية أو عقلية، وهؤلاء يحتاجون إلى خدمات تعليمية مختلفة، وهناك بعض الأفراد لديهم إعاقة تعليمية ويحتاجون خدمات تعليمية متميزة وهذه عادة تقدم ضمن برامج المدارس العادية، من خلال الأنشطة الفردية، والمراقبة الذاتية للطلبة المحتاجين لها، ويجب التأكيد أن هذا القانون مرتبط بقوانين أخرى في الدولة، منها قانون المرأة التي لديها معاق ومهم جداً أن يتم تحديث البيانات حتى لاستفيد فئة تدعى الإعاقة.

خلل التربية

{ ماذا عن أسئلتك البرلمانية لوزيرة التربية؟ وهل تم الرد عليها؟

-لقد تقدمت بـ 9 أسئلة برلمانية تم الرد على 5 منها وطلبت د.موضي التمديد في سؤالين، وسؤالين لم يأتنا الرد أو التمديد مع العلم انه مر عليهما أكثر من شهرين، ونتمنى من وزيرة التربية التجاوب، أما الأسئلة التي وردت إجاباتها بعد فحصي لها فوجدتها لا تصل إلى مستوى الإجابة التي أعرفها، لأن بعضها لدي مستندات بيانات مؤكدة من جهة أخرى عندما تثار الأسئلة البرلمانية معناه وجود خلل في الوزارة المعنية، وهذا يعين الوزير على تلمس مواطن الخلل وأماكن وجود الأخطاء والتجاوزات والفساد، والأهم هو أن يجيب عن الأسئلة، ويجب أن يكون للوزير مكتب فني يتأكد من صحة البيانات التي وردت في سؤال النائب، ولكن للأسف الوزراء في الحكومة بعضهم غير متعاون، أما أنا نائبة متعاونة إلى أبعد الحدود، وكثير من الأحيان أوصل ما لدي من ملاحظات ومعلومات ووثائق بشكل ودي إلى الوزير المعني ، أحيانا يتجاوب الوزير، لأن هدفنا واحد وهو الإصلاح، لكن بعض الوزراء نجدهم يسارعون في الإجابة عن أسئلة النواب، لأن هؤلاء النواب لديهم مزايادات سياسية، ولديهم غرض لرفع ورقة البانصيب، والتهديد والتلويح بالاستجاوب، من باب إن الوزير غير متعاون أو يتعاس في الرد عن الأسئلة، وهذا مما يجعل بعض النواب يلجأ إلى بورصة في قضية الأسئلة، من منطلق قناعته بأن يصل إلى 200 أو 300 سؤال، رغم أن صياغة الأسئلة تأخذ وقتاً طويلاً، ويجب أن أوضح أن معظم أسئلتنا البرلمانية أترتها مع الوزيرة قبل طرحها بالمجلس لكن للأسف التجاوب الإيجابي غير موجود لديها، وبالتالي فالأمور إلى تفاقم ، وكان علي أن أستخدم أدواتي الدستورية .

{ هناك أسئلة لم يقتنعك رد الوزيرة ماذا ستفعلين تجاه ذلك؟

-لدينا طريقتين، إما إعادة طرح السؤال بصيغة أخرى ، أو أن أختار سؤالاً واحداً من أسئلتنا، وسوف أختار السؤال الذي يشكل جزئية كبيرة، ترتبط بقطاع مهم في الوزارة، وبالتالي أطرح السؤال أمام الرأي العام.

تعاون الصحة

{ ماذا عما قدمته من أسئلة برلمانية لوزير الصحة، وهل وجدت تعاوناً؟

-وجدت تعاوناً كبيراً من وزير الصحة ، لقد استجاب للكثير من الملاحظات ، كما أن الكثير من المقترحات برغبة بدأت تنتفذ في وزارة الصحة، على سبيل المثال كان أهم مقترح تقدمت به هو فتح مزيد من مختبرات الفحص، حيث إن الدولة كانت تملك مختبراً واحداً في بنيد الفار كان يتم فيه فحص العمالة وفحص ما قبل الزواج وفحص الأمراض المزمنة مثل الكبد الوبائي وإنفلونزا الخنازير، ومع انتشار أنفلونزا الخنازير لم يكن لهذا المختبر بأي حال من الأحوال أن يفي باحتياجات الدولة خاصة أن الكويت بها 2 مليون وافد، والآن أصبح لدينا 4 مختبرات في مناطق مختلفة بعد الاستجابة السريعة من وزير الصحة، ما ساعد على تخفيف الضغط على مختبر بنيد الفار ، ساعدت على وجود نتائج صحيحة، وقللت فترة الانتظار ، وكان عدد العمالة في مختبر بنيد الفار محدوداً جداً، وأحد الأسئلة التي طرحتها: ماذا لو فكروا في التقاعد أو تعرضوا إلى عارض صحي؟ ليس معقولاً أن تقف الدولة على مكان واحد وأشخاص محدودي، ونجحت وزارة الصحة في تفعيل مختبرات كلية

الطب وهي مختبرات متقدمة تقنيا ولديها أجهزة حديثة وعاملون مختصون ولديهم خبرة، وأحد المقترحات كان زيادة السعة السريرية، وتمت الزيادة وأعلنت وزارة الصحة زيادة السعة السريرية في عدد من المستشفيات، فالقطاع الصحي مثل القطاع التعليمي في الأهمية، وقدمت مشاريع بقوانين مهمة لم يقدمها أي نائب ولا حتى في المجالس السابقة، حيث أنكلم عن عدم كفاية الخدمات الصحية كما ونوعا، وعدم كفاية تأهيل الهيئة التمريضية، وتوطين مهنة الطب من قبل الكويتيين، النظر في قضية أن المستفيد من الخدمات الصحية هم الوافدون، وبالتالي أموال الدولة تذهب في غير محلها، 900 ألف دينار ميزانية وزارة الصحة المستفيد الأكبر هو الوافد، مقابل شيء بسيط جدا يدفعه للتأمين الصحي، ولن تستطيع الدولة في السنوات المقبلة أن تفي بتقديم نفس الخدمات الطبية، حتى الأشياء البسيطة والبنادول من الممكن ألا نجد مستقبلها، والمواطن الكويتي لا يدفع شيئا مقابل الخدمات الطبية، ولا حتى في التعليم أو الخدمات العامة، بعض الدول تحصل رسوماً على الطرق السريعة.

رسوم وخدمات

{ هل أنت مع أن يدفع المواطن الكويتي رسوماً مقابل الخدمات؟
لا .. لست مع أن يدفع المواطن حالياً، لكن على الدولة أن تفكر بمنظور نوعي وليس كمي، المواطن يشكو حالياً من تدني الخدمات، ومن استغلال القطاع الخاص واحتكاره لبعض الأشياء، في ظل غياب الرقابة وغياب التشريعات الواضحة واللوائح المناسبة، ما جعل المواطن ضحية ما بين تردي أوضاع الخدمات الحكومية وبين جشع واحتكار القطاع الخاص.

{ هناك من يتهم الهيئة الطبية في القطاع الخاص بأن الكثير منها قليل الخبرة؟

-نعم الهيئة الطبية في الخاص حدث ولا حرج.

{ ماذا عن دور التربية في التنمية البشرية؟

-بالنظر إلى ميزانية الحكومة في الخطة التنموية، نجد أن وزارة التربية لديها أكبر قوة عمل ورغم ذلك وضعت ميزانية للتدريب 790 ألف دينار سنوياً حتى 2014، وفي المقابل نجد عمل مظلات للمراجعين في منطقة العاصمة التعليمية بتكلفة 3 ملايين و200 ألف دينار، هل 790 ألف دينار كافية لتدريب ما لا يقل عن 40 ألف موظف بالتربية سنوياً، رغم أن التدريب والبحث العلمي محوران من أهم المحاور التي تسهم في التنمية البشرية، فالتنمية لا يمكن أن تتم إذا لم تكن الأولوية هي الاهتمام بالعنصر البشري، من تعليم جيد وتدريب، والاطلاع على مستجدات العالم، الطامة الكبرى أن موضوع التدريب والتأهيل ليس مربوطاً باحتياجات الدولة أو شروط اختيار الوظائف القيادية والإشرافية، نجد أن صناعة القرار شيء خطير وليس سهلاً، وللأسف تتحكم الوساطة في تعيين الكثير من المناصب، وللأسف كل من يصلون لبعض المناصب القيادية الحساسة ليسوا من الكفاءات أو المتميزين والمبدعين، ولهذا السبب هناك تراجع في المؤسسات الحكومية، ويؤسفني أن أقول أن مبدأ الوساطة موجود، وبعض نواب مجلس الأمة يشتركون في ممارسة الوساطة لأغراض سياسية مكشوفة للجميع.

اعتصامات ضد الخصخصة

{ لماذا ووجهت الخصخصة بعاصفة من الاعتصامات والإضرابات؟

-لأن الخصخصة إذا تم تطبيقها بالشكل السليم وضبطت بالأدوات الرقابية المطلوبة بشكل صحيح بعيداً عن المزايدات، سوف تقضي على الوساطة، وتحسن من مؤشرات الفساد، وترفع من مستوى اختيار المناصب والقيادات وسوف يحسن من مستوى الأداء في الجهات الحكومية، ولهذا السبب بعض النواب الراضين لقانون الخصخصة لديهم أجندات خاصة، وستقل الخصخصة فرصهم في المزايدات السياسية.

أزمة الكوادر

{ إقرار كوادر وإغفال أخرى جعل عدداً من النقابات يهدد بالإضرابات .. فما تعليقك؟

-هذه مصيبة، وقد تقدمت بمقترح برغبة إلى الخدمة المدنية، وأنا غير راضية عما يحدث في قضية إقرار الكوادر، بسبب عدم وجود آلية صحيحة مرتبطة بمقومات أساسية في إقرار الكوادر، فمسألة الكادر الوظيفي لأي مهنة، مهما كانت مسميات هذه المهن، فالمواطن يتطلع دائماً إلى الرفاهية لأن النظام العام للدولة جبل المواطن على أن يعيش في بيئة بها رفاهية، ويسعى دائماً إلى تحسين وضعه في ظل الحراك الاقتصادي، ومسألة إقرار كوادر بدون آلية معينة وضع الدولة في مأزق، فالدولة الآن تعيش أزمة إقرار كوادر، مقابل كوادر في غاية الأهمية لم تقر، وكان يجب أن توضع آلية الكوادر وفق مرتكزات معينة بمعنى خارطة الكوادر، أهمها مسارات التعليم وأنواع المهن المرتبطة بهذه المسارات، ثم البرامج التأهيلية والتدريبية التي تحتاج لها الوظيفة، من هنا نجد أن الحكومة عندما اتخذت خطوة إقرار كوادر فتحت جانباً سلبياً وليس إيجابياً، ما دفع كثيراً من المواطنين إلى اللجوء إلى مؤسسات تعليمية خارج الدولة للحصول على شهادة ليحصل على الكادر الذي قدم له امتيازات مالية بها طفرة، وظهرت لنا الشهادات المضروبة وغير المعتمدة، وهذا أدخل الدولة في نفق مظلم، ويجب أن نتساءل: على أي أساس وضعت هذه الامتيازات المالية، وغابت الرؤية الاقتصادية العلمية الاجتماعية؟ نحن في

الكويت نعاني من عدم وجود عمالة وطنية في وظائف معينة تسمى وظائف دنيا ليس عليها أي قبول من الكويتيين رغم وجود 20 ألف طلب توظيف من حملة شهادة متوسطة وما دون، في ظل الحراك الاقتصادي المتسارع، أين نضع هؤلاء وما هي الوظائف التي من الممكن أن يعملوا بها، وكان المفترض أن تنظر الدولة لهؤلاء وترغبهم في الوظائف الدنيا وتضع لهم كادر خاص، مثل الكاشير ومشرفي الأمن فيصبح العامل في تلك الوظائف بالكادر ودعم العمالة راتبه لا يقل عن 1400 دينار، حرام أن يمنع من لم يكمل دراسته من حياة الرفاهية، ولذلك يجب أن توضع خطة توظيف كاملة، منها أن يعمل المواطن في كل الوظائف ومنها تعديل للتركيبة السكانية، وهذا قامت به بعض دول الخليج، وأنا أشجع العمالة الوطنية بأن تقوم بكل الأعمال وأن تعطى كوادراً خاصة، فليس معقولا أن يدرس كل الكويتيين في الجامعة، ولا تجد الوظائف الفنية من يعمل بها من المواطنين، وهناك دليل على تذبذب الكوادراً، الطبيب البشري حديث التخرج، درس 7 سنوات، لو درس في جامعة عادية لحصل على الماجستير بعد تخرجه، راتبه لا يتعدى 1500 دينار، الموظف في ديوان المحاسبة أو الفتوى والتشريع أو الخبراء يبدأ الراتب بـ 1800 دينار، أين العدالة الاقتصادية والنوعية؟ مع العلم الطبيب البشري له كل 4 أيام خفارة مدة 30 ساعة، يتخرج 80 طبيباً سنوياً، مع 40 عاندين من الخارج تأمين العملة في مجال الطب لا يتعدى 120 سنوياً، في ظل زيادة السكان وفتح مستشفيات جديدة ومعنى ذلك ولا 100 سنة قدام لنصل إلى توظيف العمالة الوطنية في مجال الطب ما لم نزيد عدد الابتعاث.

{ فصل قطاع التعليم التطبيقي عن قطاع التدريب يواجه باتهام لبعض القياديين بالتربية بأن لهم مصلحة في عرقلة الفصل، وأن هناك جامعة خاصة للعلوم التطبيقية قيد الإنشاء.. ما رأيك؟
- هذا وارد، بكل صراحة لم يعد هناك مكان ليس به تنفيع، لكن هذا القرار قرار علمي بحث، ونتمنى ألا يكون قرار سياسي، وأنا من أشد المؤيدين له وهو على جدول أجندتي، وأيضاً على جدول اللجنة التعليمي، الخطة التنموية الجديدة تؤكد أن العمل الفني والمهني هو المطلوب خلال السنوات المقبلة، ووجود الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بهذا الشكل وبهذا التنظيم وبهذا الهيكل لا يمكن الإبقاء عليه، الشركة الكندية أوصت في تقريرها بالفصل، كما أن هناك تخوفاً لدى قطاع التدريب بأن الفصل سيؤثر على الامتيازات التي يحصلون عليها، وأنا أطمئنهم عند الفصل لن نأتي لموضوع الكوادراً والامتيازات، لكن مقابل ما حصلوا عليه من امتيازات وكوادراً، يجب إعادة النظر في المسميات الوظيفية، وطبيعة العمل، نحن نريد إعادة هذه المؤسسة المهمة، عند فصل الكليات التطبيقية التي تقدم بكالوريوس ووضعها تحت مسمى جامعة تطبيقية، ويمكن عند ذلك استحداث كليات تطبيقية أخرى، على سبيل المثال حضرنا كلجنة تعليمية عرضاً لمشروع جديد بكلية الدراسات التكنولوجية، وهو بكالوريوس الهندسة الكيميائية، وهذا نظام مختلف عن الهندسة الكيميائية بكلية الهندسة بالجامعة، وقد قدمت مقترح أن تنشأ هيئة تسمى الهيئة العامة للتدريب المهني والصناعي وتضم تحتها كل المعاهد الموجودة بالتطبيقي، التي تقدم التعليم الموازي، وتصبح معاهد عليا تقدم الدراسة في مسارين مسار المعاهد المتوسطة والمعاهد العليا، هذا سيرتقي بالتعليم المهني عندنا، على أن تدخل شراكة مع القطاع الخاص، حيث يضمن الطالب بعد تدريبه في القطاع الخاص وظيفته في نفس المكان، ما يحل إشكالية كبيرة في تأمين الوظائف، وتحسين نوعية التعليم.

غلاء الأسعار

{ ماذا عن قضية غلاء الأسعار؟

-قضية غلاء الأسعار مبالغ فيها، حيث لم يصل ارتفاع الأسعار إلى أزمة، بمعنى أن المواطن لا يستطيع تأمين احتياجاته الضرورية، الحمد لله نحن في دولة توفر الدعم الكامل للمواطن، ليس فقط في المواد الغذائية الأساسية بل في التكميلية أيضاً، الدولة تتمتع برخاء جيد، ومستوى المعيشة بها يتعدى المقبول، بدليل وجود أكثر من مليوني وافد، فالكويت دولة جاذبة وليست طاردة للعمالة الوافدة، أما عن المسؤولية، فوزارة التجارة هي المسؤولة عن غلاء الأسعار، وقد وضعنا دراسة لها لتزيد من عدد المراقبين، حيث أن هناك فقط 250 مفتشاً مقابل 2000 سوق محلي للمواد الغذائية والإنشائية، ويجب إعادة النظر في كوادراً هؤلاء المفتشين، وإعادة تأهيلهم، ليس منطقياً أن يفتش على الأغذية والمواد الإنشائية في آن واحد، عملية التخصص مهمة، حتى لا تحدث اجتبهادات عشوائية.

الاستجواب فاشل

{ لماذا اتهمت استجواب الطاحوس بأنه فاشل؟

-استجواب الطاحوس هو نوع من البر بالقسم الذي أقسمه نواب الدائرة الخامسة لا أكثر ولا أقل، وهو استجواب فاشل فاشل لأن الحكومة قامت بخطوات كبيرة فيما يخص البيئة في أم الهيمان، منها إغلاق بعض المصانع وإنذار أخرى.